أولويات التنمية المستدامة في العصر المعرفي

أ. حرزالله محمد لخضر
قسم العلوم السياسية
جامعة بسكرة (الجزائر)

الأستاذ فؤاد جـــــدو
قسم العلوم السياسية
جامعة بسكرة (الجزائر)

f.djeddou@univ-biskra.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأولويات الحديثة للتنمية المستدامة في ظل تحديات عصر الثورة المعرفية والطفرة التكنولوجية والإتصالية، أين بات لزاما على الدول النامية توجيه الإهتمام صوب الموارد البشرية والمعرفية تنمية وتطويرا وتمكينا واستثمارا، من خلال رسم استراتيجية شاملة تأخذ بعين الإعتبار البعد المعرفي والبشري والفكري كمعطى أساسي في نجاح برامج التنمية المستدامة وتحقيق الإستدامة الحقة بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية:

لتنمية المستدامة، الرأس المال البشري والمعرفي، الاستدامة، العصر المعرفي.

Résumé:

Le but de cette étude est montrer les priorités modernes pour le développement durable a la lumière des défis de l'ère de la révolution des connaissances et de l'avancement technologiques et des communications, où il est impératif pour les pays en développement de diriger leurs attentions vers les ressources humaines et les connaissances ,avec le développement et l'amélioration et l'autonomisation et l'investissement de ces derniers, a travers une stratégie globale qui prend en compte la dimension cognitif et l'humain et intellectuelle comme un donné fondamental pour la réussite des programmes de développement durable et réaliser une véritable durabilité entre les générations.

Mots clés:

Le développement durable, Le capital humain et de la connaissance, la durabilité, l'ère cognitive.

مقدمة :

تشهد العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة تحولات جذرية على مستوى بنيتها الإقتصادية ومصادر ثرواتها الاستراتيجية خاصة بعد سقوط أسعار النفط، أين تهاوت أطروحة المراهنة على الاقتصاد الريعي في ظل الصدمات النفطية المتكررة، ومع ظهور قطاعات جديدة لاقتصاديات المعرفة، انتهجت العديد من الدول أسلوبا جديدا للتنمية المستدامة يرتكز على الإستثمار في الموارد غير المادية الصديقة للبيئة، والتي لا تؤثر سلبا على ثروات الأجيال الحاضرة والمستقبلة، وذلك من خلال التحول نحو تثمين رأسمال المعرفي والفكري والبشري والإتجاه نحو قطاعات أكثر حيوية وفعالية من القطاع الريعي الذي أضحى قطاعا غير مأمون العواقب على المستوى البيئي وعلى مستوى مستقبل الاقتصاد الكلي للدول.

وفي العصر الحديث – الذي يوسم بعصر تكنولوجيا المعرفة والإتصالات والذكاء الصناعي– تعتبر الأصول البشرية والمعرفية من أغنى الموارد قيمةً وعائدًا، وعليها مدار نجاح كافة فعاليات التنمية المستدامة في كل المجالات، فالمقاربة الحديثة للتنمية الشاملة والمستدامة تقوم على بناء قدرات ذاتية وكفاءات استراتيجية تجعل من الموارد البشرية والمعرفية محورا أساسا للإستثمار والتنمية، وهذا التوجه يتماشى مع التحديات الحديثة للاقتصاد المعرفي والرقمي الذي أفرز تطبيقات ومعاملات اقتصادية جديدة قائمة على الخدمات الذكية والسريعة والزبونية الرقمية والخدمة الإلكترونية والمنتجات المعرفية الرقمية التي أضحت رافدا وموردا مهما للإقتصاد الحديث.

وبناء عليه تأتي هذه الدراسة للتنويه بأهمية التوجه الجاد نحو الاستثمار في الأصول البشرية والمعرفية لتحقيق المقومات الحديثة لتنمية مستدامة فعالة ومتكيفة مع متطلبات العصر المعرفي والإقتصاد الجديد القائم على المعرفة كرأسمال استراتيجي للعملية التنموية، وسنقوم بمعالجة هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية: ما هي الأولويات والمقومات الحديثة للتنمية المستدامة في ظل تحديات العصر المعرفي ؟

أولا / مفهوم وأهداف التنمية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المستدامة Le développement durable:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة كمركب إضافي، سنسلط الضوء على تعريف مصطلح التنمية لتأسيس رؤية متكاملة حول هذا المفهوم.

1-1- تعريف التنمية Le développement:

يختلف مفهوم التنمية وتطبيقاته الميدانية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الوقت الذي يقصد به في الدائرة الأولى(العالم المتقدم) تحقيق أعلى نسب من الرفاه الإجتماعي والإقتصادي وتطوير وضع المجتمع نحو الأحسن والأكمل، فهي في الدائرة الثانية(الدول النامية) تركز على توفير المتطلبات الأساسية للعيش الكريم للمواطن وتحقيق حقوقه الأساسية ومحاولة تخفيض نسب الفقر والبطالة والسعي للتحول نحو المجتمعات المتطورة والنظم الحديثة في الاقتصاد والتسيير، وبناء عليه يمكن تعريف مفهوم التنمية بصورة أشمل بأنه:" تغيير النسق الإقتصادي والإجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة هي أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر، وأكثر تلبية للإحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس، وتتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته المبدعة والخلاقة، وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل، كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية والاستغلال."[1]

فالتنمية هي عملية واعية ومخططة تستهدف تطوير كل مناحي الحياة قصد الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم ومسايرة متغيرات العصر وتحدياته، وتتخذ مشاريع التنمية منحى شموليا ينطلق من المستوى المحلي ليتسع عبر كافة ربوع الوطن، فلنجاحها على المستوى الوطني لابد من تحقيق التنمية على المستوى الأقاليم والهيئات المحلية.

2-1- تعريف التنمية المستدامة Le développement durable:

اختلف العلماء في وضع تعريف مرجعي للتنمية المستدامة ومرد هذا الإختلاف هو تباين وجهات النظر والمنطلقات الفكرية لكل مدرسة، ويمكن أن نورد أهم التعريفات المشهورة للتنمية المستدامة:

أ- عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما."

[1] - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2011/2010، ص 52.

ب- كما اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو البرازيلية على أنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل."

ج- وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها:" التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول."[1]

د- ويعرفها أسامة الخولي بأنها:" عملية التغيير التي يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته." [2]

لقد اشتركت جل التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة على بعدين أساسيين في مضمون ومقاصد التنمية المستدامة ألا وهما: البعد البيئي La dimension environnementale وبعد الاستدامة أو التداولية La dimension de durabilité ou délibératif بين الأجيال وحقها في تشارك ثروات وخيرات الأرض بنسب متساوية، وهذا ما يدفع نحو ضرورة تضافر الجهود الدولية للحفاظ على المقدرات البيئية في إطارها الكوني خاصة بعد حصول تغيرات شمولية في نظام الكون شكلت تهديدا للموارد الأساسية على وجه الأرض أبرزها مورد الماء والغذاء بفعل التغير المناخي.

"... وتتلخص جملة الدواعي التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم الجديد (التنمية المستدامة) في الأوضاع الاستعجالية في مختلف الجوانب الإيكولوجية والاجتماعية (كالتغيرات المناخية، تراجع وتناقص الموارد الطبيعية خاصة النفطية، الكوارث الطبيعية والصناعية المتزايدة، النمو الديمغرافي، تباعد الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية...) فالتنمية المستدامة في بعدها الزمني تعني أن لنا الحق في استعمال موارد

---

[1] - العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-،2011/2010، ص 11.

[2] - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 74.

الأرض ولكن الواجب يحتم علينا ضمان البقاء والاستمرار للأجيال القادمة. أما في بعدها القضائي فنعني أن كل إنسان عنده نفس الحق في موارد الأرض:(مبدأ شمول المنافع Le principe de l'inclusion des prestations).[1]

جدول رقم01: الفرق بين التنمية العادية والتنمية المستدامة

المحاور	التنمية العادية	التنمية المستدامة
هدفها	هدفها توظيف جميع موارد المجتمع المادية،الطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالاستهلاك	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تامين حاجاتهم.
الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية	-في المقام الأول زيادة التنمية الاقتصادية. -استخدام التكنولوجية الأولية لزيادة الإنتاج	-تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها والحد من التفاوت في الدخل. -استخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات.
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة في استخدام المحفزات للأنشطة الاقتصادية الأولية.
ركائزها	الموارد الطبيعية المتاحة،المنشات الاقتصادية،أدوات الإنتاج،رؤوس الأموال،الأسواق،الطاقة والمواد الخام	وحدة المصير، الاستدامة الديمقراطية، المشاركة الشعبية، القيم،العدالة والمساواة، ترشيد السكان.

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية للمملكة العربية السعودية، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426/ 2004. ص04.

2- أهداف التنمية المستدامة:

يمكننا أن نلخص أهم أهداف التنمية المستدامة في مايلي:

[1] - نور الدين روابنية، التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 191.

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان وهذا من خلال الاهتمام بالنوع وليس بالكم.

- إحترام البيئة الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على توطيد العلاقة بين البيئة والسكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية.

- تحقيق استغلال عقلاني للموارد: على اعتبار أن هذه الموارد الطبيعية هي موارد محدودة لذا وجب توظيفها بشكل عقلاني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.[1] وهذا من خلال إعادة هندسة الوعي المجتمعي وجعله متسقا مع أهداف التنمية المستدامة وتغيير الأنماط السلوكية والإستهلاكية الضارة بالبيئة، والاتجاه نحو البعد الحضاري والإنساني في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية la responsabilité sociale et environnementale **لدى المؤسسات والشركات وكذا الأفراد.**

فالتنمية المستدامة تهدف بالأساس إلى المحافظة على ثروات الأرض وتحقيق معنى التداولية والتوارث La délibératif et l'héritage **بين الأجيال المتعاقبة في الإستفادة منها، وعدم استغلال ثروات البيئة على حساب راحة ورفاهية الأجيال القادمة، وأن يكون لأجيال المستقبل الحق العادل في العيش الكريم دون أن يرثوا أزمات لم يكونوا طرفا فيها وقد تعيق مسار تطورهم، أو تجعلهم يجنون النتائج الوخيمة على مستوى البيئة والاقتصاد والمجتمع والتي تسبب فيها من كان قبلهم، وهذا ما يصطلح عليه بمفهوم الإستدامة** la durabilité **الذي سنتناوله من خلال هذه الدراسة.**

---

[1] **- بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص 461.**

ثانيا / السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح "التنمية المستدامة" حديث النشأة نسبيا، وكغيره من المفاهيم الإنسانية فقد مر بعدة مراحل تكاملية في سبيل تطور بنيته المفاهيمية والدلالية، حتى استجمع في طياته العديد من الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والبيئية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية برز مصطلح "التنمية الإقتصادية Le développement économique" الذي يدل على ضرورة التحول نحو نمو اقتصادي سريع لأجل استصلاح ما أعطبته الحرب العالمية من بنى وهياكل ومؤسسات إقتصادية، وكان التركيز منصبا على الجوانب المادية بصورة كبيرة، مع إهمال المستوى الإجتماعي للمواطنين مما مهد لظهور بعدٍ جديد للتنمية هو " التنمية الإجتماعية Le développement social" الذي يعبر عن إدراك المفكرين والدارسين بحقيقة الترابط بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، فالتنمية الاقتصادية إلى جانب وظيفتها الأساسية تؤدي وظيفة اجتماعية من حيث كونها تستهدف على المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، تماما مثلما أن التنمية الإجتماعية إلى جانب وظيفتها الأساسية تؤدي وظيفة إقتصادية لكونها تستهدف على المدى البعيد تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية وهذا هو المدخل لتحقيق أقصى إنتاج مادي.

ونظرا لكون الحياة الإنسانية لا تقتصر على جملة العوامل الاقتصادية والاجتماعية فهناك الجوانب الثقافية والسياسية وغيرها، دعت الضرورة لظهور مفهوم ثالث يعالج النقص الحاصل في المفهومين السابقين (التنمية الإقتصادية والاجتماعية) وبناء على ذلك بدأ التوجه نحو "التنمية الشاملة Le développement global " لمختلف مجالات الحياة الإنسانية، و" الشمولية" تحث على مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في السياسات التنموية والتنظيمية، ذلك لأننا إزاء مشروع واسع متكامل يمس جميع جنبات الحياة الإنسانية.[1]

وفي نهايات القرن العشرين ومطالع القرن الواحد والعشرين برزت إرهاصات خطيرة وتحولات ملفتة مست البيئة العالمية جراء تفاقم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون Le dioxyde de carbone والاستغلال الجشع للطاقات والثروات البيئية دون احتساب العامل البيئي، مما تسبب في تغيرات كونية هددت حياة البشر على الكرة الأرضية وأدت إلى

[1] - بن الطاهر حسين، المرجع نفسه، (بتصرف)، ص 189.

اختلال النظام البيئي والقانون الطبيعي لأول مرة، مما دفع بحتمية الاهتمام بالبعد البيئي في المنظومة التنموية للدول بل وإعطائه الأولوية على باقي الأبعاد، إذ لا تنمية اقتصادية ولا اجتماعية ولا ثقافية ولا إنسانية في ظل تهالك البيئة واستنزافها وتهديدها لكيان الإنسان، وعندئذ ظهر مفهوم " التنمية المستدامة Le développement durable ".

... وبالنظر لكون هذه التنمية تستهدف الإنسان في حاضره ومستقبله، فلابد أن يكون الإنسان هو الفاعل المركزي في تحريك دواليبها، فهي تنمية بالإنسان وللإنسان، منه وإليه، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية Le développement humain كمكمل ورديف للتنمية المستدامة، وليعيد الإعتبار للبعد الإنساني في أي عملية تنموية، ذلك أن البشر هم هدف التنمية ووسيلتها." [1]

وفي مايلي سنعرض استقصاءً تاريخيا لمختلف الأحداث والمحطات والمؤتمرات والمبادرات التي مهدت لبروز مفهوم التنمية المستدامة وفق تسلسلها الزمني:

- **1950**: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature*، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.
- **1968**: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
- **1972**: انعقاد مؤتمر ستوكهورم وكان ذلك بحضور 112 دولة،و قد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.
- **1979**: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".

[1] - بن الطاهر حسين، المرجع نفسه، ص 191.

* منظمة عالمية أنشئت سنة 1948 ومقرها بسويسرا

- **1980**: الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN)أصدر تقريرا تحت عنوان:" الإستراتيجية الدولية للبقاء" أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
- **1987**: في هذه السنة أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Future" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية HARLEM BRUNDTLAN أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية. وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
- **1989**: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها150 دولة.
- **1992**: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة: جدول أعمال (أجندة)القرن 21 *.
- **1997**: اعتماد بروتوكول كيوتو الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- **2002**: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- **2005**: أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.

* - تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تم تبنيه من 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا وإلتزاما سياسيا من أعلى مستوى. والأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل.

- **2007: خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.**
- **2010: بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.[1]**
- **2015/12/12: " قمة المناخ بباريس" كانت آخر قمة تناولت مسألة البيئة والتنمية المستدامة، وقد شاركت فيها 195 دولة وبعد اجتماعات ومفاوضات صعبة خلصت الدول إلى جملة من الاتفاقات أهمها: الحد من ارتفاع الحرارة "أدنى بكثير من درجتين مئويتين-عند 1,5 درجة مئوية- "، ومراجعة التعهدات الإلزامية "كل خمس سنوات- ابتداء من أول مراجعة إجبارية لاتفاق باريس والتي ستكون في 2025- "، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، إضافة إلى قرارات متعلقة بدعم البيئة والتنمية المستدامة.[2]**

---

[1] - بوشنقير إيمان و: شبيرة بوعلام عمار، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة، مقال مأخوذ من موقع: *http://www.rooad.net/print.php?id=699* بتاريخ: 2017/02/25 على 12:30.

[2] - أهم مضامين اتفاق قمة المناخ 2015، من موقع الجزيرة، بتاريخ: 2017/02/25 على 12:55 *http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/...2015*.

ثالثا/ أبعاد التنمية المستدامة:

1- الأبعاد الاقتصادية Les dimensions économiques :

ويعني إجراء تخفيضات مطردة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة وللموارد الطبيعية، بتحسين كفاءة استخدام الطاقة وكذلك تغيير أنماط الاستهلاك بتغيير أسلوب الحياة للحفاظ على هذه الموارد.[1]

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- تبعية البلدان النامية.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الإنفاق العسكري.
- التفاوت في المداخيل.[2]

2- الأبعاد البشرية Les dimensions humaines:

التنمية المستدامة تعني بشريا تأمين الإحتياجات الأساسية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع وهي: التعليم- الرعاية الصحية – المياه النظيفة، وكذلك تحسين الرفاهية الإجتماعية وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في الموارد البشرية من تدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم ممن تدعو الحاجة إليهم لاستمرار التنمية.

3- الأبعاد البيئية Les dimensions environnementales:

التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات التي تلوث هذه الموارد الطبيعية، وكذلك عدم الاستغلال الجائر للثروات الطبيعية كمصايد الأسماك والغابات بمستويات غير

---

[1] - وزارة الشؤون البلدية والقروية للمملكة العربية السعودية، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426/ 2004. ص08.

[2] - آسيا قاسيمي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني: "السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق"، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012، ص 10.

مستدامة، كما تعني التنمية المستدامة ترشيد استهلاك المياه وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها... وتعني أيضا حماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض.[1]

ولتحقيق هذا البعد على مستوى الصناعات تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- ❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة.
- ❖ إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها.
- ❖ التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- ❖ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، والزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم.
- ❖ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع.
- ❖ تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.[2]

4- الأبعاد التكنولوجية Les dimensions technologiques:

التنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، وتكون قريبة قدر المستطاع من "انبعاثات الصفر" وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد (البترول والفحم) وتسرع في استخدام موارد للطاقة المتجددة.[3]

ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة من خلال التدابير التالية:

- ❖ تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- ❖ تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.
- ❖ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- ❖ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة

[1] - وزارة الشؤون البلدية والقروية للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 08.

[2] - آسيا قاسيمي، مرجع سابق، 09.

[3] - وزارة الشؤون البلدية والقروية للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص08.

الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

- ❖ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.[1]

5- الأبعاد الاجتماعية Les dimensions sociales :

يؤكد تقرير " مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة على دور السكان في عملية التنمية المستدامة، وأن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم هم مورد إبداعي، وهذه القدرة على الإبداع هي ذخر ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها، ومن أجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلكن كما يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا أكبر قدرة وإبداعا ومهارة وإنتاجا وأفضل استعدادا على معالجة المشكلات، وأن التوصل لهذا يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها.

إذن، فإن التنمية المستدامة لا تحقق إلا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة، ولأن الإنسان هو غاية أية برامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، وبذلك فالتنمية المستدامة تعني:

- الإرتقاء بالعنصر البشري.
- تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان.
- تحسين الرفاهية الإجتماعية.[2]

[1] - آسيا قاسيمي، مرجع سابق، ص 12.

[2] - عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العراق: جامعة ديالى، كلية التربية والعلوم الإنسانية، العدد السابع والستون، 2015، ص 351.

الشكل رقم 01: أبعاد التنمية المستدامة

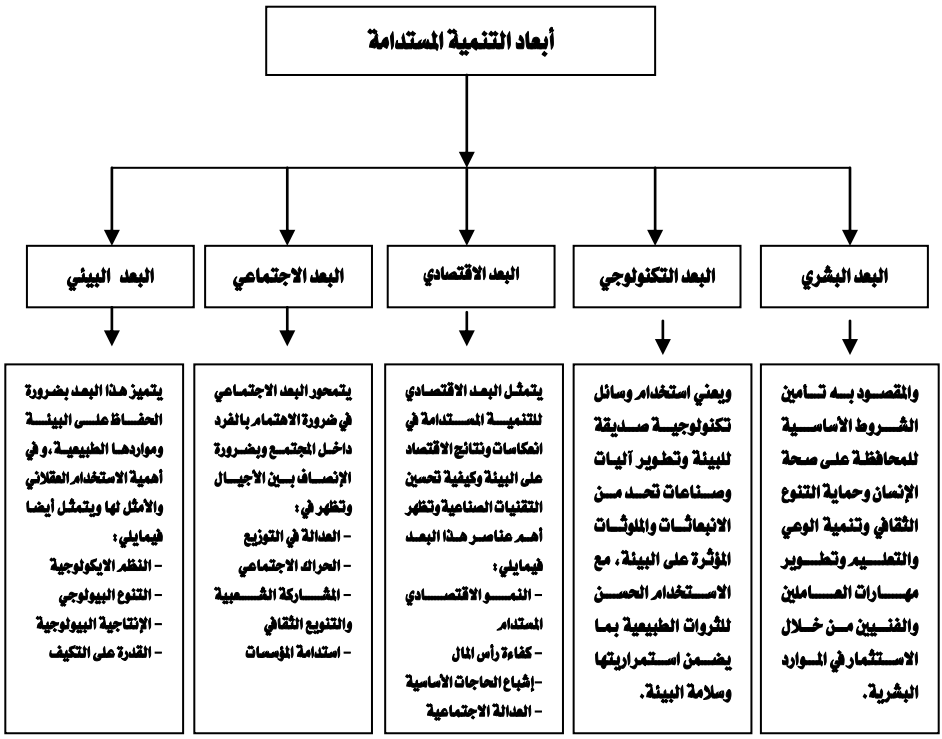

المصدر: مطانيوس مخول، غانم عدنان، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02، 2009، ص 39، بتصرف.

رابعا / فلسفة الإستدامة "الدلالة والأبعاد":

لقد ركزت الدراسات الحديثة على مصطلح الإستدامة la durabilité كمصطلح إضافي عند الحديث عن مشاريع التنمية بمختلف أبعادها، ولهذا المصطلح دلالته ومراميه المقصودة ويعتبر إحدى ركائز التنمية الحديثة.

فمنذ قمة الأرض عام 1992 أصبحت الإستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة وخصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية وتعمل من أجل تطبيقها.

وتعرف الإستدامة على أنها:" ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم."...، وتتطلب عملية فهم وتطبيق الإستدامة إدراكا جديدا للعالم ونظمه

الطبيعية وإدراكا لتأثير تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال القادمة.[1] فالإستدامة تعني التصرف الرشيد في استغلال الموارد الطبيعية والمالية بما يكفل حقوق الأجيال القادمة، وامتلاك رؤية عميقة في تحديد الأولويات وأنماط التسيير والاستغلال الحكيم حتى تتحقق الإستمرارية والتشاركية بين الأجيال، مع ضرورة النظر إلى الجيل القادم على أنه شريك في خطط التنمية ويتأثر بتبعاتها.

"فالأرض ورأس المال الذي يورث خلفا عن سلف، ما هو إلا إسهام في خلود البشرية، ويكون العكس في حالة ما إذا ورثوا النفايات أو الديون، سواء كانت هذه الديون اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، فكل الديون المؤجلة ترهق عملية التنمية المستدامة، لأن هذه الديون هي اقتراض من المستقبل، يأخذ من أجيال المستقبل خياراتها المشروعة، أي يسلب منها الفرص التي يمكن أن تكون متاحة لأبنائها في المستقبل."[2]

إن فلسفة التنمية المستدامة قائمة على برامج تهدف إلى توريث الطاقة الإنتاجية إلى الأجيال المقبلة بنفس القدرة أو بقدر أحسن مما كانت عليه عندما تلقيناها من الأجيال السابقة، وهو ما يقود إلى ضرورة أن ينطوي وصف الإستمرارية على مظهرين:

1- مراعاة البرامج التنموية للمتطلبات البيئية Les exigences environnementales بأن تنطوي البرامج التنموية على حماية المحددات الإيكولوجية لكوكب الأرض.

2- أهمية التواصل في برامج التنمية La continuité dans les programmes de développement بحيث تغطى فترة زمنية لا نهائية، تراعى فيها حاجات الأجيال المقبلة، وهو الهدف الذي أغفلته عديد من عمليات التنمية التي تمت في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.[3]

وبناء على ما سبق نلاحظ أن تعريف التنمية المستدامة جاء متسقا مع أطروحة " الإستدامة" حيث اشترطت أن تتضمن مشاريع التنمية عنصر الإستمرارية ومراعاة متطلبات الحاضر والمستقبل وهذا ينبني على منهجية التخطيط الإستشرافي والإستراتيجي Planification prévisionnelle et stratégique ، والحفاظ على المقدرات البيئية للأجيال القادمة.

[1] - العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 30.

[2] - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 80.

[3] - المرجع نفسه، ص 74.

ومع انحسار قيمة وكمية الموارد المادية التقليدية للإقتصاد الريعي L' économie de rentiers وبروز آثارها المعيبة على البيئة وصحة الإنسان، انتهجت العديد من الدول نهجا جديدا في الإقتصاد والتنمية، يرتكز بالأساس على المعارف والأفكار والمورد البشري Les ressources humaines، مع التخلي تدريجيا عن أطروحة المراهنة على البترول والغاز كدعامة مركزية للاقتصاد الوطني وربط مشاريع التنمية بعوائده، كما هو الحال في الجزائر حيث اضطرت الحكومة إثر الصدمة النفطية إلى تجميد العديد من المشاريع التنموية وتوقيف مسابقات التوظيف والكثير من الأنشطة العلمية والثقافية بسبب ارتهان الاقتصاد الكلي للبلد بعوائد النفط، وهذا ما نود التركيز عليه ضمن هذه الدراسة وهو ضرورة تغيير الرؤية الاقتصادية الكلاسيكية المرتهنة بعوائد الأرض والعمل الجاد على مواكبة التحولات الكبرى التي فرضها العصر المعرفي والتكنولوجي من خلال تطوير الكفاءات المعرفية وتنمية الإبداع التنافسي Créativité concurrentiel والاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي.

خامسا / العصر المعرفي والتحول نحو القيم والموارد المعرفية (اللامادية):

لقد أضحت المعرفة ورأسمال الأفكار Capital des idées رافدا حيويا لاقتصاديات الدول الحديثة القائمة على مفهوم المجتمع المعرفي Société de la Connaissance والمجتمع الرقمي والالكتروني، فتغير الأنماط المجتمعية الحديثة وبروز أذواق وحاجات وعادات وأساليب جديدة للحياة على المستوى الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي والوظيفي والتعليمي، كان نتيجة حتمية للتحول الجذري في الطبيعة التكوينية والوظائفية للمجتمعات واتجاهها نحو مجتمع المعرفة، فهذا التحول هو حتمي ويطال الجميع ولا يمكن تجنبه أو تحييد آثاره، فالتكنولوجيا الحديثة تغزو البيوت من داخلها وتخطف العقول بإرادتها وتقتحم الأسوار المغيبة في كل جوانب الحياة، لذا يجب البحث عن سبل التعامل مع الواقع الجديد وحسن استثمار مخرجاته لا تفاديها أو التغافل عنها، حيث يقول د. سعود بن ناصر الديامي:" ويرتبط ظهور مجتمع المعرفة بنتائج التقدم غير المسبوق الذي تعيشه الإنسانية في مجال تقنية الإتصال والمعلومات، هذا الوضع الجديد فرض تحولات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة وربما مغايرة عما كان مألوفا في الماضي في مجال العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية إلى جانب دوره المؤثر في إحداث تغييرات واسعة النطاق على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة. إن هذا المجتمع يتقدم في مختلف جوانب الحياة من خلال استخدامه للتقنية الحديثة التي تتراكم بتسارع مذهل.

ولا بد لي من الإشارة هنا إلى حقيقة ماثلة تكمن في سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات العالمية فهناك زيادة واضحة في عدد من يستفيدون من هذه المصادر ومع ذلك فإن الفجوة المعرفية سوف تتعمق وتتسع بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال إنتاج المعرفة حيث لا يملك العالم النامي الإمكانات المادية أو العلمية لإنتاج المعرفة مقارنة مع العالم المتقدم وحتى إذا امتلكها فإن تسويقها يعد عقبة أساسية.[1]

وتعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم تقدم الأمم والنهوض بها، فضلا على أنها مصدر من مصادر القوة في المجتمع، بل إنها هي المصدر الحقيقي للقوة والباعث على الحراك الفكري والإجتماعي، ويطلق على العصر الحاضر(عصر المعرفة)، حيث أصبحت موردا اقتصاديا مهما ومصدرا للدخل الوطني ودعامة للتقدم في مختلف مجالات الحياة، وإذا كان لكل عصر ثروته فإن المعرفة هي ثروة هذا العصر.[2] ويرى ليوتار Liotar في كتابه "شرط ما بعد الحداثة" أن:" المعرفة بصفتها سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الإنتاجية، وقد أصبحت وستظل من أهم مجالات التنافس العالمي من أجل إحراز القوة ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم في حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات."[3] ويرى ألفين توفلر Alvin Toffler: "أن القوة في القرن الواحد والعشرين لن تكون في المعايير الإقتصادية أو العسكرية ولكنها تكمن في عنصر المعرفة."[4]

وعلى صعيد آخر، تغيّرت طبيعة الوظيفة والعمل عما كان عليه الحال في عصر الصناعة، فالجامعة الافتراضية Université virtuelle والعيادة التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الإلكترونية Le commerce électronique، والعمل في المنزل، غيرت المفهوم التقليدي للعمل والوظيفة، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أهمية المعطى المعرفي كبديل استراتيجي وحيوي للتأسيس لمفهوم التنمية المستدامة من خلال التركيز

[1] - من كلمة رئيس جامعة السلطان قابوس د. سعود بن ناصر الديامي بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الإجتماعية تحت عنوان: مجتمع المعرفة: التحديات الإجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي.. حاضرا ومستقبلا"، المجلد الأول، جامعة السلطان قابوس، مسقط سلطنة عمان، 2-4 ديسمبر 2007، ص 5.

[2] - سالم بن محمد سالم، صناعة المعلومات في العربية السعودية. ط 2، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1431-2010، ص 47.

[3] - محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية،2002، ص12 .

[4] - المرجع نفسه، ص 7.

على البعد المعرفي والفكري والبشري كمعالم أساسية في المسار التنموي الحديث بالأخص لدى الدول النامية والساعية للتحرر من الارتهان للمورد الريعي، والتي تمتلك خزانا نوعيا من الكفاءات والطاقات الشبابية وتسجل في الوقت نفسه معدلات رهيبة من هجرة العقول المبدعة وهو ما يشكل واقعيا استنزافا للثروات الحقيقية لهذه الدول مما يجعلها تتجه نحو مستقبل مجهول تغيب فيه الرؤية السليمة والواضحة لفرص الحياة في المستقبل.

سادسا/ الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي كرافد استراتيجي للتنمية المستدامة:

1- تعريف رأس المال البشري Le capital humain :

عرفه Laroche, Merette,Ruggeri بأنه:" مجمل الاستعدادات الفطرية والمعارف والكفاءات التي يكتسبها الأفراد وطوروها على امتداد حياتهم، وهو تعريف يحاول أن يجمع بين القدرة على اكتساب الرأسمال البشري والقدرة على تطويره.

كما يعرف بأنه:" مجمل المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها والتي من شأنها أن تمده بمزايا اجتماعية واقتصادية وشخصية تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي."[1]

وقد اعتبر كندريك Kendrick أن رأس المال البشري يتمثل في رأس المال الفكري غير المادي وغير الملموس والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل.

وتأسيسا على ما سبق فإنه ينظر إلى رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والتقنية المكتسبة من خلال العلم والخبرة، فرأس المال البشري على الرغم من دوره الكبير في زيادة إنتاج السلع والخدمات إلا أنه يختلف عن رأس المال المادي بشكل أساسي كونه غير مادي بطبيعته، فعلى سبيل المثال تعتبر المعرفة المتخصصة التي اكتسبها الطبيب أو المهندس نوعا من رأس المال البشري الذي لا يمكن بدونه إنتاج تلك الخدمات المتخصصة، كما تعتبر المهارة التي اكتسبها الحداد أو النجار نوعا آخر من رأس المال البشري لأنها تمكنه وخلال نفس الفترة الزمنية من إنتاج كمية أكبر مقارنة مع شخص آخر أقل خبرة في المجال نفسه.[2]

---

[1] – محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري –قسنطينة–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2009–2010، ص21.

[2] – سملالي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مدخل الجودة والمعرفة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التسيير، 2004–2005، ص 112.

2- تعريف رأس المال المعرفي Le capital de connaissances :

لقد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذا المفهوم في التسعينات مع تنامي الوعي بأهمية الموارد غير الملموسة، ودورها في تعظيم أرباح الشركات الكبرى ذات النشاط المعرفي التنافسي كشركة Google وYahoo وFacebook وغيرها من عمالقة التكنولوجيا المعرفية في العصر الحديث، فالأرباح التي تجنيها هذه المؤسسات التي تسبح في فضاء الأنترنت تفوق بأضعاف المرات أرباح الشركات النفطية، وعليه بات المورد المعرفي أكبر قيمة وعائدا من المورد المادي، وهو ما يصطلح عليه برأس المال المعرفي، والذي يعرف بـ:

"هي الموجودات المعرفية التي لها القدرة على تحويل التقنية من البحث إلى التصنيع بنجاح متميز وتعد المؤشر الرئيس لنجاح المنظمة المحلية والدولية." أو " هي قوة ذهنية تراكمية تمثل توليفة من المعرفة والمعلومات والخواص المعرفية والخبرة التي تمثل المواد الأولية الرئيسة لاقتصاد اليوم." أو " هي الموجودات المنافسة التي تقوم بعملية التطوير الخلاق، والاستراتيجية المعتمدة على الابتكار والتجديد الذي يعد مفتاح البقاء في بيئة العمل المتغيرة بسرعة." [1]

وقد حدد الباحث April الفرق بين الموارد المادية والموارد المعرفية، حيث أشار إلى أن الموارد المادية هي التي تظهر في ميزانية المنشأة (المنظمة) منها على سبيل المثال العقارات والتجهيزات والمكائن والبرمجيات وغيرها، في حين أن الموارد المعرفية تتمثل في ثقافة المنظمة والمعرفة التنكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الإختراع (للعمليات والتصاميم) والمعارف العملية التي يتقاسمها العاملون في المنظمة وكذلك التعليم المتراكم والخبرة.[2] ومن خلال ما سبق فإننا نسجل النتائج التالية:

- يقصد برأس المال المعرفي محفظة المعارف وتكنولوجيا المعلومات وكل ما ينتج عنها من كفاءات معرفية ومهارات استراتيجية تعود على المنظمة بالربح والقوة التنافسية.

- يتم تطوير الكفاءات المعرفية من خلال تشجيع عمليات الإبداع وابتكار أساليب جديدة في العمل

---

[1] - محمد عزات الحلالمة،" رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الإستراتيجي لمنظمات الأعمال دراسة استكشافية في شركات الإتصالات الأردنية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 19، سنة 2009، ص 09.

[2] - صالح مهدي العامري وطاهر محسن الغالبي، "رأس المال المعرفي: الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي." ورقة بحثية مقدمة في: المؤتمر العلمي السنوي الرابع 26-28 نيسان 2004،" إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، ص 8.

وإدخال تحسينات مستمرة وقيم إضافية على المنتج مما يسمح بتعظيم العائد من الموارد المعرفية والمادية.

- تعتبر الوسائل التكنولوجية الحديثة والوسائط الرقمية والعتاد الإلكتروني الحديث آليات فعالة لإنتاج المعرفة وحسن استثمارها وتدعيم عمليات نقل ومشاركة وتوليد المعارف وتحويلها إلى تطبيقات عملية ذات قيمة مضافة وجودة نوعية.

إن قيمة المعرفة تتركز في كونها أساس أنشطة إنتاج الثروة من خلال تطبيق الأفكار والمعلومات والمفاهيم والأساليب واستخدامها بغرض التحسين المستمر، وإنتاج عمليات ومنتجات جديدة ومختلفة، وابتكار عمليات ومنتجات وخدمات لم تكن معروفة من قبل، وعلى هذا الأساس أصبحت المعرفة مصدر القوة والجودة ومن ثم فإن التنافس على تلك المعرفة والسيطرة عليها هي في قلب التنافس بين المؤسسات، وفي ظل هذا الاتجاه كان اللجوء إلى اقتصاد المعرفة Économie du savoir أهم سبل تحسين القدرة التنافسية.[1]

كما أن التطورات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات أفرزت نظما ومنتجات وتطبيقات حديثة في المبادلات التجارية والمالية والمعاملات الإدارية فظهرت الإدارة الإلكترونية Administration électronique والإقتصاد الرقميEconomie numérique الذي ينبني على سرعة وذكاء الخدمة وجودتها كاستعمال بطاقات الدفع الإلكترونية ورقمنة النظام المصرفي واستغلال فضاء الأنترنت في تسريع وتسهيل الخدمات العمومية والإدارية، وكل ذلك يتطلب كفاءات بشرية ماهرة ذات قدرات متنوعة وذكية لإدارة التميز والجودة La gestion de l'excellence et de la qualité والإبداع التنافسي وهو ما يشكل تحديا كبيرا للمؤسسات العامة والخاصة.

فكل ما سبق ذكره يدفعنا إلى القول: أن رأس المال البشري والمعرفي هو أهم موارد الإقتصاد الحديث، ودعامة قوته وأساس استثماره، وهي عماد التنمية المستدامة خصوصا في ظل تضاؤل الموارد أو وفرتها مع غياب تقنية استثمارها، فإن المدخل السديد لبناء منظومة اقتصادية قوية ينطلق من تنمية وتطوير رأس المال البشري والمعرفي ضمن رؤية استراتيجية تستهدف تعظيم قدراته لاستغلال الموارد الإقتصادية استغلالا عقلانيا جيدا.

[1] - سملالي يحضيه، مرجع سابق، ص 117.

خاتمة:

إن الأصول البشرية والمعرفية والفكرية هي الموارد الحقيقية لكل المجتمعات الإنسانية وهي رهان تنميتها الشاملة والمستدامة، وذلك بما تحتويه من عناصر فعالة تبعث في النفس روح الإرادة والعزيمة والتحدي، وتجعل مشاريع التنمية قائمة على أطر علمية وقواعد صحيحة في الإستثمار والإستغلال الأمثل للفكر والعلم والإنسان والتراب والوقت والجهد والمال، فاعتماد التنمية القائمة على الموارد المعرفية والبشرية وجعلها محور كافة أنشطتها وغاياتها يحقق معنى التضامن بين الأجيال واستمرارية النماء والإستقرار، ولا تجعل الدول مرهونة بموارد غير مستدامة وهي عرضة لتناقص أعيانها أو قيمتها، أو تسبب كلفة بيئية جراء العوارض السلبية المصاحبة لعملية استغلالها، على عكس مورد المعرفة والأفكار التي تتنامى ولا تتناهى وتزداد مع الزمن قيمة وتطورا بما يحقق معنى "الإستدامة الحقة والتكافل بين أجيال الحاضر والمستقبل".

وكمحصلة للدراسة فإننا نتقدم بالتوصيات والإقتراحات التالية:

1- ضرورة وجود إرادة سياسية فعالة ومترجمة ميدانيا للعمل الجاد -وفق الأطر العلمية والسنن العملية- على تغيير السياسات والاستراتيجيات الكلاسيكية للتنمية وإيجاد المناخ الثقافي والقانوني والإداري المناسب لتفعيل مفهوم التنمية المستدامة بكافة أبعاده ومقاصده ومتطلباته.

2- إعادة هندسة الوعي المجتمعي من خلال التوعية بالمسؤولية الإجتماعية المشتركة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على المقدرات البيئية من خلال تفعيل دور الإعلام وتكثيف الأنشطة الجوارية والفعاليات التعليمية والتربوية في المدارس.

3- تشجيع ثقافة المقاولاتية والصناعات المصغرة والمشاريع المحلية وتوسيع دوائر الإستثمار في جميع الأنشطة الصناعية والفلاحية والسياحية الهامة خاصة على مستوى الأقاليم المحلية.

4- التخلي تدريجيا عن ثقافة الريع والتمسك بالمورد البترولي رسميا وشعبيا وتعويضه بالطاقات البديلة والمتجددة التي هي أفضل صديق للبيئة.

5- تطوير المستوى التعليمي والإرتقاء بدور الجامعات وربطها بالميدان الاقتصادي وإنشاء مراكز البحث ودوائر المعرفة والاستشراف والاستشارة والأخذ بآراء الخبراء والمتخصصين.

6- استقطاب الكفاءات البشرية والعقول المبدعة وتوفير المناخ اللازم لتحفيزهم على العطاء والاستثمار من حيث: التمكين، الاحترام، المستوى المعيشي الكريم، البيئة الإدارية والاقتصادية، المواد الأولية والمستلزمات الضرورية.

مراجع الدراسة:

1- سالم بن محمد سالم، صناعة المعلومات في العربية السعودية. ط 2، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1431-2010.

2- محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية،2002.

3- بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 24، مارس 2012.

4- محمد عزات الحلالمة،" رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الإستراتيجي لمنظمات الأعمال دراسة استكشافية في شركات الإتصالات الأردنية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 19، سنة 2009.

5- مطانيوس مخول، غانم عدنان، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02، **2009**.

6- نور الدين روابنية، التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.

7- وزارة الشؤون البلدية والقروية للمملكة العربية السعودية، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط. الرياض: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426/ 2004.

8- آسيا قاسيمي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني: "السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق"، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012.

9- سعود بن ناصر الديامي، مجتمع المعرفة: التحديات الإجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي.. حاضرا ومستقبلا"، أوراق بحثية للمؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الإجتماعية، المجلد الأول، جامعة السلطان قابوس، مسقط سلطنة عمان، 2-4 ديسمبر 2007.

10- صالح مهدي العامري وطاهر محسن الغالبي، "رأس المال المعرفي: الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي." ورقة بحثية مقدمة في: المؤتمر العلمي السنوي الرابع 26-28 نيسان 2004،" إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

11- سملالي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التسيير، 2004-2005.

12- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-،2011/2010.

13- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2011/2010.

14- محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري – قسنطينة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2009-2010.

15- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

16- بوشنقير إيمان و؛ شبيرة بوعلام عمار، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة، مقال مأخوذ من موقع: *http://www.rooad.net/print.php?id=699* بتاريخ: 2017/02/25 على 12:30.

17- أهم مضامين اتفاق قمة المناخ 2015، من موقع الجزيرة، بتاريخ: 2017/02/25 على 12:55.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/13/%D...-2015.